دولتا السـودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

قدمت هذه الورقة في ندوة "دولتا السودان.. فرص ومخاطر" بالدوحة

١٤ و ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

المشهد السياسي في السودان بعد انفصال الجنوب

د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

مركز الجزيرة للدراسات

ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

د. حسن الحاج علي أحمد

شكّل اتفاق السلام الشامل الذي وقع عليه في عام ٢٠٠٥، علامة تحوّل مهمة في الساحة السياسية السودانية، فقد أعاد طرح قضايا الدولة السودانية بطريقة مختلفة، وعلى ضوئه صيغت اتفاقيات سلام أبوجا والشرق والدوحة، وأدى إلى بروز قوى سياسية جديدة، وظهرت قيادات على المستويين الاتحادي والولائي. وزادت نسبة النمو الاقتصادي نسبة لزيادة إنتاج البترول واستقرار تدفقه. وفي مجال الإعلام، تصاعد أثر الإعلام الإلكتروني، وبخاصة إعلام الإنترنت الاجتماعي وسط طلاب الجامعات والشباب، مما يعني توفّر وسائط إعلامية بديلة عن تلك الرسمية، وهي متاحة للجميع بتكلفة بسيطة. يضاف لذلك تنامي أعداد منظمات المجتمع المدني.

وتميّزت الفترة الانتقالية التي أعقبت التوقيع على الاتفاق باستقطاب حاد وانقسام الساحة السياسية بدرجة كبيرة إلى قسمين رئيسين: الأول يمثله المؤتمر الوطني وحلفاؤه، ويتشكّل الثاني من الحركة الشعبية ومناصريها. ونتيجة لذلك، جاءت الفترة الانتقالية مليئة بالمناورات السياسية، والانسحابات من مؤسسات الحكومة، والجمع بين الانتماء للحكومة وللمعارضة في الوقت نفسه. وباختفاء الحركة الشعبية الرسمي من الساحة السياسية في السودان، بدأت مرحلة إعادة تشكيل التحالفات السياسية. وتشهد البلاد الآن حراكا سياسيا كبيرا تتباين أنماطه بين العنف والسلام والتطرف والاعتدال، وتتفاعل فيها تأثيرات الداخل مع الخارج والخارج مع الداخل.

ترمي هذه الورقة إلى تحليل الواقع السياسي الحالي في السودان. وتحاول أن تقدم تفسيرا للحراك السياسي الراهن، مستخدمة في ذلك مدخل السياسة التنازعية (contentious politics). وهذا المدخل كما سأشرح أدناه يصلح لتفسير الحالة السودانية، لأنه يمكّن الدارس من الربط بين الأنماط المتعددة للممارسة السياسية في السودان. تبدأ الورقة بعرض موجز لسمات مدخل السياسة التنازعية، ثم تعرج بعد ذلك لتحديد الفاعلين الداخليين الرئيسين في الساحة السياسية السودانية. وتقدم عقب ذلك شرحا للقضايا أو المطالب السياسية الراهنة، ثم تحلل التفاعلات السياسية للفاعلين الرئيسين، ويشمل ذلك التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية. وتنتهي بالخاتمة.

السياسة التنازعية (contentious politics)

تقوم السياسة التنازعية على ثلاثة محاور رئيسة هي(١): أولا، التفاعلات، وتشير إلى انخراط مجموعات من البشر في العمل السياسي، وتأتي أهمية التفاعلات لأنها تؤسس، وتبني على، وتغيّر العلاقات بين الفاعلين السياسيين. ثانيا، المطالب الجماعية المتسقة، حيث يقدم أحد الأطراف مطالب، وإذا ما تحققت فإنها تؤثر على مصالح ذلك الطرف. ويمتد نطاق المطالب بدْءًا من المساندة الجماعية بالتعبير وانتهاء بالهجمات المدمرة. ولا يعتد هنا بالمطالب العشوائية أو غير المباشرة أو التراكمية. ثالثا، الحكومات، وتأتي في الغالب كطرف ثالث وليس طرفا مبادرا أو مقدما لمطالب.

لا يؤدي التفاعل بين النشطاء السياسيين إلى استخدام أو إعادة انتاج العلاقات بينهم، بل يقوم بإعادة تشكيل الفاعلين والعلاقات ذاتها. كما أن المطالب الجماعية، أيضا، لا يقتصر تأثيرها السياسي على المخرجات المباشرة التي نجمت عن المطالب، وإنما تمتد لتقدم معلومات عن إمكانية حدوث مثل هذه المطالب في المستقبل. وتتيح تاريخا من التفاعلات بين مجموعتين من الفاعلين. ونتيجة لذلك، يتكون إرث ثقافي أو "ذاكرة جماعية" تتاح للتفاعلات المستقبلية. أما بالنسبة للحكومات فإنها تؤثر وتتأثر بالمشاركة في السياسة التنازعية، فالمؤسسات الحكومية والسياسات والأفراد والممارسات تتغير وفقا لهذه المشاركة، كما أن مكونات الحكومة تسهم في تشكيل السياسة.

وهناك أهمية كبيرة للعلاقات المنتظمة بين الحكومة والفاعلين الرئيسين، ويطلق على هذه العلاقات "أنساق". وشكل الحكومة والنسق يسهم، بدرجة كبيرة، في تحديد طبيعة السياسة التنازعية. إن معرفتنا بطبيعة النسق تمكننا من معرفة درجة كفاءة الحكومة -عالية أو متدنية- وهل تعمل بصورة ديموقراطية أم لا، وهل تعتمد على المحسوبية والفساد أم لا، وهل تعزل مجموعات سكانية كبيرة من المشاركة السياسية أم لا.

يعتقد دارسو السياسة التنازعية أن هناك سمات مشتركة بين أنواع السياسة التنازعية المختلفة. ويمكن تجميع السمات الرئيسة في المحاور الثلاثة التالية:

أولا، هياكل الفرص السياسية، وتؤثر على المخرجات المتوقعة من مطالب الفاعلين، وتشمل العناصر التالية:

١. وجود مراكز قوة متعددة ومستقلة داخل النسق.
٢. انفتاح النسق لفاعلين جدد.
٣. عدم استقرار التوازنات السياسية الحالية.
٤. توافر حلفاء مؤثرين أو مؤيدين في أوقات التحديات.
٥. المدى الذي يمكن أن يمضي فيه النسق في قمع أو تسهيل عملية صنع المطالب الجماعية.
٦. تغييرات حاسمة تحدث في (أ) و(هـ).

إذا زادت قيمة أي عنصر من هذه العناصر مع بقاء الأخرى ثابتة، يرجح احتمال تحقيق مطالب الفاعلين. يتضح من العناصر المذكورة أعلاه، أن الفرص السياسية تختلف من نسق إلى نسق وتتباين بين المحدودية والاتساع.

ثانيا، تشكيل الفاعلين الجماعيين، يرى دارسو السياسة التنازعية أن تكوين نشطاء المطالب مرتبط بالأوضاع، ويتميز بدينامية. ويعمد المشاركون إلى تغيير تعريفاتهم الجماعية لأنفسهم وللغير. ويفعلون ذلك عبر طريقتين: الأولى، إقامة اتصالات وسط الأفراد والشبكات وفاعلين سابقين، وذلك من خلال تكوين تحالفات وجبهات ومنظمات. الثانية، القيام بتنشيط وإلغاء الحدود التي تفصل بين الفاعلين، وتكوين قصص جماعية عن الطرفين، لذا فالهوية الجماعية نسبية.

ثالثا، الأداء وحصيلة التجارب، داخل أي نسق تنعكس تجمعات المطالب في أشكال أداء محددة، كتابة العرائض والبيانات، والتظاهر، وعقد المؤتمرات الصحفية، القيام بانقلابات أوانتفاضات. وتؤثر حصيلة تجارب كل نسق على شكل الأداء فيه. فإذا كانت الغلبة للانقلابات، مثلا، فإن حظ كتابة العرائض والبيانات سيكون ضعيفا.

هناك عدد من المداخل التي وظّفت لدراسة السياسة التنازعية، وتشمل مدخل العملية السياسية، والخيار الراشد، والبناء الاجتماعي. وتتنوع أنماط السياسة التنازعية تنوعا كبيرا وتضم مطالب الحركات الاجتماعية السلمية، كما تضم الانتفاضات والثورات. ويمكّن استخدام السياسة التنازعية من تحليل الترابط بين أنماط تلك السياسة في بلد واحد مثل السودان، مما يمكّن من تحديد العوامل التي تسهم في التحوّل من نمط مسالم، مثلا، إلى نمط عنيف داخل البلد الواحد.

الفاعلون

على الرغم من أن جنوب السودان بتعدده الكبير لم يعد جزءا من السودان، إلا أن البلاد ما تزال تعكس تعددا سياسيا وثقافيا وإثنيا واسعا، وتشهد تصدعات اجتماعية وأيديولوجية مختلفة. هذه التصدعات تكون، في أحيان عديدة، متداخلة ومعضدة لبعضها البعض. ومن السمات البارزة لسودان ما بعد الانفصال، تنامي قوة الأطراف من خلال ترتيبات جديدة لقسمة السلطة والثروة نتيجة لاتفاقيات أبوجا والشرق والدوحة. وترى هذه الورقة أن قوى الأطراف ستظل مؤثرة في المستقبل. وفيما يلي تستعرض الورقة مجموعات الفاعلين الرئيسة.

١. الفاعلون المدنيون: ينقسم الفاعلون المدنيون بصورة أساسية إلى قسمين: تحالف الحكومة وتحالف المعارضة، وعلى الرغم من ما يبدو من بساطة في هذا التقسيم، إلا أنه يحمل في طياته تعقيدا أكبر بسبب تغير الهويات السياسية، وإعادة رسم الحدود أو إلغائها بين الفاعلين السياسيين. لذا يجئ الانتقال من الحكومة إلى المعارضة والعكس سريعا وسهلا. ويتحوّل أعداء الأمس ليصبحوا أصدقاء اليوم، وينتقل الأصدقاء إلى مصاف الأعداء. ويعكس تشكيل الحكومة التي أعلنت نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ عن ملامح التحالفات الجديدة حيث التحق الحزب الاتحادي الديموقراطي الأصل بالحكومة تاركا المعارضة، كما أن مشاركة عبدالرحمن الصادق المهدي تجعل حزب الأمة يضع رجلا في الحكومة وأخرى في المعارضة. هذا الحال يجعل أحزاب الأمة والمؤتمر الشعبي والشيوعي مع أحزاب أخرى صغيرة في المعارضة.

٢. منظمات المجتمع المدني: على الرغم من ازدياد عدد منظمات المجتمع المدني، إلا أن دورها ما يزال محدودا. وربما يعود ذلك لحداثة دور القطاع في المجال السياسي، واعتماد بعض منظماته على التمويل الخارجي(٢). كما أن التسيس المفرط، واستخدام بعض الأحزاب لبعض منظمات المجتمع المدني كواجهات، حد من استقلالية القطاع وجعل تأثيره السياسي محدودا. وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن التأثير المستقبلي لمنظمات المجتمع المدني سيكون كبيرا.

٣. الحركات المسلحة: تشمل الحركات المسلحة تلك التي شكّلت تحالف الجبهة الثورية وهي: الحركة الشعبية-قطاع الشمال، وحركة تحرير السودان- جناح عبدالواحد محمد نور، وحركة تحرير السودان-جناح مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة. وكما يتضح من هذا التكوين، تضم الجبهة جماعات الأطراف. وكما هو الحال مع القوى غير المسلحة، فإن عددا من الحركات المسلحة قد تقلّبت في تحالفاتها بين الحكومة والمعارضة. فبعد أن كانت حركة تحرير السودان-جناح مني أركو مناوي جزءا من الحكومة، انتقلت إلى المعارضة، ليحل محلها حركة التحرير والعدالة بقيادة التيجاني السيسي. وهناك اتهامات لجزء من هذه الحركات بأنها تنسق مع تنظيمات سياسية، إن لم تكن أذرعا عسكرية لها. والطريق الذي اختارته هذه الحركات هو العمل المسلح ضد الحكومة.

غير أن الحركات المسلحة تجابه تحديات كبيرة على رأسها التحولات الإقليمية المتمثلة في انهيار نظامي القذافي ومبارك واستقلال جنوب السودان. وقد انتقلت، نتيجة لهذه التحولات، قيادة العمل السياسي إلى يوغندا، وتحوّل العمل العسكري إلى جنوب السودان. كما أن البيئة الاجتماعية التي ستعمل فيها هذه الحركات ستكون مختلفة عن تلك القائمة في مناطق الحدود المتداخلة بين السودان وجيرانه في الغرب وفي الجنوب قبل الانفصال.

٤. المؤسسات العسكرية والأمنية: ظلت المؤسسة العسكرية تؤدي دورا كبيرا في السياسة السودانية منذ ثورة اللواء الأبيض وحتى حكومة الإنقاذ. وتتباين هذه الأدوار وفقا للأوضاع السياسية التي تشهدها البلاد. وتتقلب العلاقة العسكرية المدنية بين أشكال مختلفة تبدأ من الدعم والمساندة مرورا باستخدام الفيتو أو الاعتراض على سياسة أو قرار سياسي، وصولا للانقلاب العسكري واستلام السلطة. بدأت المؤسستان العسكرية والأمنية في أخذ عناصر مهمة من ما يطلق عليه الدارسين "المهنية الجديدة"(٣).

وتشير إلى الاضطلاع بمهام مدنية تتمثل في إقامة مستشفيات وجامعات، والإسهام في معالجة الأسباب المؤدية للتمرد وحروب العصابات، كما تسعى المؤسسة العسكرية للحصول على خبرة في التعامل مع قضايا الأمن الداخلي. وقد أدت المهنية الجديدة للمزيد من التدخل في السياسة. ويتضح دور المهنية الجديدة بصورة خاصة في المؤسسة الأمنية التي أضحت تتصدى مباشرة للهجمات العسكرية. وتشكل المؤسسة العسكرية هذه الأيام أحد الدعامات الرئيسة للحكومة وللرئيس.

القضايا أو المطالب

لم تستقر المطالب السياسية الجماعية في فترة ما بعد الاستقلال على حالة واحدة، بل تغيرت وتبدلت وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على البلاد. يضاف إلى ذلك أن المطالب عندما تتفاعل مع البيئة السياسية تولّد تأثيراتها الخاصة، كما أنها تتكيف مع تلك البيئة. لذا فإن المطالب قد تتطور في مسار مختلف عن بداياتها الأولى. ويمكن أن نسوق مطالب الفاعلين في دارفور كمثال على كيف تتطوّر المطالب عندما تتفاعل مع البيئة السياسية والأمنية. وقد تغيّر النمط العام للمطالب الكبرى في سودان ما بعد الاستقلال من طائفية إلى أيديولوجية إلى هوية وطنية(٤). وفي الوقت الراهن تتباين القضايا أو المطالب تباينا واسعا وفقا للتوجهات السياسية للقوى المختلفة، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ - توسيع الحريات والمشاركة وكتابة دستور جديد يضمن الانتقال السلمي للسلطة.

ب - إسقاط النظام: ويشير إلى تغيير النظام بالقوة الثورية أو العسكرية.

ت - تغيير النظام: يركّز التغيير على الأبعاد السياسية وسمة التدرّج.

ث - إعادة تعريف كيان الدولة السوداني، وتمثيل واف للمجموعات السكانية المختلفة في السلطة مع تقسيم الثروة. الوسيلة غير مهمة هنا -عسكرية أو مدنية- إذا تحقق الهدف.

ج - مطالب إقليمية: تحقيق درجة أكبر من الإدارة والحكم على المستوى الإقليمي -مثال السلطة الإقليمية في دارفور-.

ح - مطالب متعلقة بالأرض: تمكين المواطنين من ملكية وإدارة واستغلال الأرض -مثال المناصير والحواكير في دارفور-.

التفاعلات السياسية

يتضح من التفاعلات السياسية، في شقها السلمي، أن الاستقطاب الحاد الذي كان يميّز الفترة الانتقالية قد تحوّل من المستوى الوطني -حيث كان مهيمنا على كل القضايا- إلى المستوى الفرعي أو القطاعي -حيث أصبح منصبا على قضية أو مطالب جهة-، وقد امتد هذا الاستقطاب الفرعي ليشمل فاعلين جدد -المناصير-. وبعد أن كان الاستقطاب السياسي قائما على التناقض الأيديولوجي وقضايا الهوية الوطنية وتوزيع الموارد، بدرجة كبيرة، يتركز النقاش السياسي الحالي حول الحريات، والأرض، وطبيعة الدستور القادم، وإن كان يصاحبه حديث عن إسقاط أو تغيير للنظام من بعض أحزاب المعارضة.

ويعكس الواقع السياسي الراهن وجود نسقين متقابلين للتفاعلات السياسية: الأول القبول والمشاركة، والثاني الرفض والمواجهة. وعلى الرغم من أن النسقين لا يلتقيان نظريا، إلا أنهما في الواقع السياسي السوداني متداخلان. ويستخدمان من قبل معظم القوى السياسية، حسب مقتضى الحال، عدا أحزابا محددة يمثلها حزبا المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي. فالمؤتمر الشعبي، على سبيل المثال، ينتهج خطا محددا هو إسقاط النظام عبر الانتفاضات. فقد قال حسن الترابي: " سأعمل من أجل الإطاحة بالنظام عبر الانتفاضات والثورة وكأنني أعيش أبدا"(٥).

وفي جانب المؤتمر الوطني يستخدم الحزب النسقين، فبعد أداء وزراء الحكومة الجديدة للقسم، قال رئيس الجمهورية: "نحن سعينا واجتهدنا منذ التاسع من يوليو الماضي لتوحيد أهل السودان من خلال إشراكهم وتوسيع قاعدة المشاركة لتضم أغلب ألوان الطيف السياسي.(٦)" وكمثال لتوجه الرفض والمواجهة، يجئ رفض قيادة الحزب لما توصل إليه وفد الحزب في مفاوضات أديس أبابا مع قطاع الشمال في الحركة الشعبية، واستمرار القتال في جنوب كردفان والنيل الأزرق. كما أن الرئيس قال معلقا على مقتل خليل إبراهيم: إن مصرع خليل جاء لاختياره طريق الحرب وترويع الآمنين والعمل على تفتيت وحدة الأمة، وأن ذلك رسالة لأطراف داخلية لم تميز بين حق الوطن ومعارضة الحكومة(٧).

أما في جانب المعارضة، فنجد أن حزب الأمة القومي يستخدم التكتيك نفسه، فعلى الرغم من رفض الحزب للمشاركة في الحكومة، إلا أن نجل زعيم الحزب عبدالرحمن الصادق المهدي يعيّن مساعدا لرئيس الجمهورية. وقد قال بعد أدائه القسم: إنه لايمثل حزبا ولا يمثل والده "ولكنني أمثل شخصي وقناعاتي وجهدي واجتهادي الذي أقدمه لوطني(٨) " وعلى الرغم من هذا النفي، إلا أن طبيعة تكوين الحزب الذي تؤدي فيه الأسرة دورا محوريا، تحد من تأثيره. ويأتي التعيين مع إعلان الصادق المهدي أن حزب الأمة يسعى لتغيير النظام وليس إسقاطه -ذلك لأن كلمة تغيير تحمل بعدا ايجابيا مرتبا له(٩) -، ليشكل طريقا للتواصل مع الحكومة. وعلى الرغم من أن حزب الأمة عضو في تحالف "قوى الإجماع الوطني"، إلا أن النقد الذي قدمه زعيم الحزب للتحالف يشير إلى التكتيك المشار إليه آنفا.

فقد قال -في احتفال بعيد ميلاده السادس والسبعين- إن عمل التحالف استمر أكثر مما يلزم بصورة هلامية، وأن تسمية قوى الإجماع لم تعد تنطبق على الواقع، وما يصدر من قرارات تعد فوقية ولا تمس الواقع(١٠). في الوقت نفسه يتواصل حزب الأمة القومي مع المعارضة المسلحة. فبعد تقديمه العزاء في وفاة خليل إبراهيم، ذكر الصادق المهدي أن هناك قضية واحدة تربطهم مع حركة العدل والساواة وهي إقامة نظام جديد يحقق العدالة والمساواة بين كافة أهل السودان، ويزيل الغبن بينهم. وقد أصدر شباب الحزب بيانا في المناسبة ذاتها، ذكروا فيه: "إن أغمضت المنون بريق عينيه فقد أيقظت روحه وميض ثورة العدل والمساواة على ربوع البلاد لتحتضن ثورة المهمشين في أصقاع بلادنا.(١١)"

ترفع الحركات المسلحة شعار إسقاط النظام بالقوة العسكرية، إلا أن التباين في قدراتها ومواردها يجعلها تتخذ وسائل عسكرية متنوعة. فالحركة الشعبية قطاع الشمال لها قدرات أكبر من غيرها، واستقادت من الطبيعة الجغرافية لجبال النوبة وقربها من الجنوب لتسيطر عسكريا على مناطق فيها. أما حركة العدل والمساواة فإنها تعتمد على الاجتياح المؤقت للمناطق، متأثرة في ذلك بتكتيك القتال في منطقة الساحل الإفريقي.

ونسبة للضعف العسكري النسبي لكل من جناحي مناوي وعبد الواحد، فإن تحركهم العسكري محدود ومرتكز على مناطق جغرافية معينة. وعلى الرغم من أن هذه الحركات ترفع شعار إسقاط النظام بالقوة، إلا أن استخدام النسقين موجود هنا كذلك. فقد صرّح مناوي في واشنطن قائلا: "إن أولوية التحالف هي طرح حل سياسي على الطاولة يتمثل في كيفية تعريف الكيان السوداني ليعكس كافة أشكال التنوع السكاني في السودان... إن التحالف يرغب في صياغة دستور جديد يعكس تنوع الشعب، كما يرغب في تقاسم للسلطة وتقاسم للثروات يخضع للمحاسبة"(١٢) .

برز في الفترة الأخيرة نمط مختلف من التفاعل مع المطالب، وهو تصعيد الأساليب الاحتجاجية عن طريق الاعتصامات أو الاحتلال المؤقت للطرق والكباري. وكان نمط الاعتصام ممارسا في السابق وسط الاتحادات الطلابية والنقابات العمالية بصورة أساسية، لكنه انتقل مؤخرا إلى قطاعات أخرى مثل المزارعين -اعتصام المناصير في الدامر-، كما أن الاحتلال المؤقت للطرق مورس لعدة مرات بواسطة عسكريين سابقين مطالبين بحقوقهم المالية.

وينظر للعمل السياسي، بواسطة القوى السياسية المختلفة مدنية أو عسكرية على أنه لعبة صفرية، يخرج الخاسر من العملية السياسية صفر اليدين، بينما يجني المنتصر كل المكاسب. فالبقاء في السلطة يعني الفوز الكامل، بينما الخروج منها يشير إلى الخسران الشامل. ويؤدي خروج بعض التنظيمات السياسية من السلطة إلى التحاقها بالعمل المسلح. فالحرب كما يقول كلاوزفيتز استمرار للعمل السياسي بوسائل أخرى.

الهوية والتصدعات الاجتماعية

سيكون النقاش حول الهوية الوطنية أقل كثافة مما كان دائرا في الفترة الانتقالية، غير أن النقاش حول المشاركة السياسية والتمثيل في السلطة سيزداد كثافة. وسيكون للتغيرات الديموغرافية الأثر الأكبر في تشكيل وهيكلة التصدعات الاجتماعية. أظهر التعداد السكاني الأخير أن الشباب يشكّلون نحو ٤٠% من عدد السكان. وتشير نتائج انتخابات الاتحادات الطلابية في الجامعات السودانية إلى عزوف الطلاب عن العمل السياسي، لأسباب مختلفة، حيث لم يكتمل نصاب انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم في انتخابات ٢٠١١ بعد تصويت ٣٨% من الطلاب المسجلين. ونجد أن طلاب المؤتمر الوطني قد فازوا بانتخابات اتحاد طلاب جامعة النيلين في عام ٢٠١١ بعد حصولهم على ٢٥٦٩ صوتا، أي بنسبة ٨٣% من الطلاب الذين شاركوا في التصويت. ويبلغ عدد طلاب الجامعة نحو ٤٥ ألفا. ويقترن العزوف عن العمل السياسي في الجامعات بعدم الانتماء السياسي واللامبالاة تجاه السياسة.

وسيكون لهذا الوضع تأثيرات مهمة على العمل السياسي الحزبي. فقد درجت الجامعات السودانية على أن تسهم في التنشئة الاجتماعية للطلاب وفي ثقافتهم السياسية. كما صقلت ساحاتها العديد من القيادات السياسية في البلاد. وهؤلاء الطلاب غير المنتمين سياسيا لديهم القابلية لتقبل الأفكار الجديدة، وربما شكّلوا أحزابا سياسية جديدة بعد تخرجهم.

التأثيرات الإقليمية والدولية

ترتبط قضايا السودان الأمنية ارتباطا وثيقا بمحيطه الإقليمي، فالنزاعات في الشرق والغرب والجنوب متداخلة مع نزاعات ومصالح دول الجوار. والمحيط الإقليمي للسودان يشهد منذ فترة ما سمّي بالحروب الجديدة. وهي الحروب التي تنجم عن ضعف الدولة في التصدي للتحديات التي أفرزتها التحولات الاجتماعية المصاحبة للعولمة. وأدى ذلك إلى بروز تنافس حاد حول الموارد، وتكوين شبكات غير قانونية تعمل في التجارة، مع وجود أمراء حرب ومرتزقة ومغامرون. وضعف الدولة الناجم عن عدم قدرتها على المنافسة عالميا، يؤدي إلى تهيئة مناخ الفساد المنظم وانتشار الجريمة وخصخصة العنف(١٣) . ونجد أن أسباب وأنماط العنف

تتكامل وتتداخل في هذه المنطقة. فوقوع العنف في منطقة يعني انتقاله عبر الحدود، حيث تقوم شبكات النزاع بتوسيعه ليتمدد خارج حدود الدولة. وتتميز شبكات النزاع باعتماد متبادل، فما يحدث في جزء من الشبكة يكون له تأثير على أجزاء أخرى منها. وخير مثال على الاعتماد المتبادل للشبكات، تأثيرات ما حدث من تغيير في العلاقة مع تشاد، والتغيير الذي حدث في ليبيا على الأزمة في دارفور.

يؤدي الاتحاد الإفريقي، وبخاصة مجلس السلم والأمن، دورا مهما في النزاعات السودانية. وبرز ذلك بوضوح في مشكلة دارفور، حيث نجح الاتحاد الإفريقي في جعل الأزمة قضية إفريقية. كما أن الاتحاد قد كوّن لجنة تنفيذية رفيعة المستوى معنية بالسودان مناط بها التوسط بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان للاتفاق حول قضايا ما بعد الانفصال العالقة. وترعى اللجنة المفاوضات بين الطرفين في أديس أبابا.

الأمم المتحدة

تنامي دور الأمم المتحدة في الشأن السوداني بصورة متدرجة، وأصبحت المنظمة الدولية الذراع السياسية للدول الغربية في سعيها لاحتواء الحكومة السودانية وممارسة الضغط عليها. وقد صدرت ثلاثة قرارات لمجلس الأمن حول السودان في عام ١٩٩٦ فقط، على سبيل المثال. ونشرت الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي القوات المختلطة حسب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ لعام ٢٠٠٧ لحماية المدنيين في دارفور. وللأمم المتحدة، بناء على هذا القرار، نحو ٢٣،١٢٩ موظفا نظاميا، يضمون ١٧،٧٧٧ جنديا، و٣١٩ مراقبا عسكريا، و٥،٠٣٣ ضابط شرطة، بالإضافة لـ ١،١٣٦ موظفا مدنيا دوليا،و٢،٨٣٤ موظفا مدنيا محليا و٤٨٥ من متطوعي الأمم المتحدة(١٤).

كما يتضح دور الأمم المتحدة في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في السودان من خلال تعيين مقرر خاص للسودان في هذا الشأن. يضاف لذلك إحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور لمحكمة الجنايات الدولية والتي وجهت تهما لعدد من المسؤولين السودانيين على رأسهم رئيس الجمهورية، وما ترتب على ذلك من حد لتحركات الرئيس الخارجية، وتوتر للعلاقة مع بعض الدول مثل كينيا. وستستمر الأمم المتحدة في أداء دور مهم في السودان، إلا أن هذا الدور متوقع

أن يكون أقل أثرا من السنوات الماضية، نسبة لتنامي دور كل من الصين وروسيا في الاعتراض على تدخل مجلس الأمن في شؤون بعض الدول مثل سوريا.

دول الجوار

ظلت حدود السودان الشرقية تشكل الهاجس الأمني الأكبر للحكومات المختلفة التي تعاقبت على حكم البلاد، وبقيت حدوده الغربية هادئة نسبيا. تبدل هذا الوضع في العقد الماضي، وأضحت الحدود الغربية تشكل هاجسا أمنيا مشابها، لكن العلاقة مع دول الجوار لم تكن مستقرة على حال. وتتباين الآن علاقات دول الجوار مع السودان، على الرغم من تطبيع العلاقة مع تشاد وإرتريا وإثيوبيا، ومع مصر وليبيا بعد الثورات. وتتفاوت بين العلاقات الجيدة وتلك التي يشوبها الفتور.

وبالنسبة للدول الثلاث الأولى فإنها ترى أن انفصال جنوب السودان ستكون له تأثيرات سلبية على الوحدة الوطنية لهذه البلاد. بالإضافة إلى ذلك نجد أن أسباب وأنماط العنف تتكامل وتتداخل في هذه المنطقة. فوقوع العنف في منطقة يعني انتقاله عبر الحدود. ولإثيوبيا اهتمام خاص بمستقبل السودان وذلك لزيادة حجم التجارة مع السودان، ولتنامي العمالة الإثيوبية في السودان، ولاستخدام إثيوبيا لميناء بورتسودان. ونسبة لعلاقة إثيوبيا المتوازنة مع كل من السودان وجنوب السودان، جاء نشر قوات إثيوبية في أبيي. ونسبة لتحسن العلاقة مع دول الجوار انتقلت قيادات المعارضة المسلحة ليوغندا، مع بقاء جزء آخر في جنوب السودان.

الدور الأميركي

تبدي الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بالأحداث في السودان. ففي أكتوبر ٢٠٠٩ أصدرت الإدارة الأميركية إستراتيجيتها تجاه السودان، وتتناول القضايا المعروفة: الأوضاع في الجنوب، ودارفور...الخ. وتستخدم الإدارة الأميركية إستراتيجية العصا والجزرة مع الحكومة السودانية منذ

فترة، غير أن هذه الإستراتيجية لم تصل إلى غاياتها بعد. تريد الإدارة الأميركية استقرارا في المنطقة يمكّن الشركات الأميركية من أن يكون لها وجود في منطقة تشهد تنافسا مع القوى الناهضة الجديدة. وهناك قلق من حدوث عنف واضطراب في دولة جنوب السودان، وتخشى الإدارة الأميركية من تدفق هذه الاضطرابات إلى دول الجوار مما يؤدي إلى حدوث أزمات إنسانية تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لمعالجتها والتدخل فيها.

يتبدى الاهتمام الأميركي بالمنطقة في عدد من المواقف والسياسات. فقد وافق مجلس الشيوخ الأميركي في مارس ٢٠١٠ على قانون نزع سلاح جيش الرب الذي يعمل في شمال يوغندا:

Lord's Resistance Army Disarmament and Northern Uganda Recovery Act ويتضمن القانون جوانب عسكرية ولوجستية. وقد ضغطت منظمات أميركية لتبني القانون. وكانت يوغندا جزءا من البرنامج الأميركي لمحاربة الإرهاب في إفريقيا، فقد تسلمت في عام ٢٠٠٣ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في إطار البرنامج(١٥). واشتركت دول شرق إفريقيا الخمس في مناورات مشتركة مع القوات الأميركية في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ تحت مسمى النار الطبيعية ١٠ وجرت المناورات في شمال أوغندا. ووردت أخبار صحفية تفيد أن مسؤولين في الحركة الشعبية ناقشوا مع مسؤولين أميركيين موضوع استضافة الجنوب للقيادة العسكرية لإفريقيا (أفريكوم).

وقد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في يناير ٢٠١٢ عن إرسال خمسة ضباط أميركيين إلى جنوب السودان ليقوموا بالمساعدة في التخطيط الإستراتيجي والعمليات.

وفي أكتوبر ٢٠١١ أعلن أوباما في خطاب لرئيس مجلس النواب الأميركي عزمه على إرسال مائة من القوات الخاصة ليوغندا للعمل كمستشارين، وللمساعدة في محاربة جيش الرب(١٦). وتأتي المساعدة الأميركية ليوغندا في إطار تبادل الأدوار حيث أرسلت يوغندا قوات للصومال لمحاربة تنظيم الشباب الإسلامي الصومالي. وعلى الرغم من إعلان الحكومة الأميركية عن خريطة طريق لرفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، إلا أن تطور الأحداث داخل البلاد، وبدء الحملة الانتخابية للرئاسة في الولايات المتحدة لا ترجح أي تقدم في خريطة الطريق الأميركية. بل إن الإدارة الأميركية تقوم الآن بتدريب وتسليح جيش جنوب السودان عن طريق شركة داينكورب(١٧).

الصين

نُظر للصين في السنوات القليلة الماضية بحسبانها إحدى القوى الكبرى التي تدعم السودان بحكم استثماراتها في النفط السوداني، ووجدت شركات صينية في السوق السوداني تعمل في مجالات الإنشاءات والطرق والكهرباء. وعلى الرغم من قلة الإنتاج النفطي بعد الانفصال، إلا أن الصين تأمل في التطوير المستقبلي للموارد في السودان بما في ذلك الإنتاج الزراعي. كما أن الصين وبحكم تصاعد دروها العالمي تهتم بزيادة تفاعلها في الساحة السودانية عبر زيادة منظماتها الإنسانية وتوفير منح طلابية ونشر اللغة الصينية. لذا فإن الدور الصيني لا يتوقع له أن يتضاءل مع تدني إنتاج النفط بعد الانفصال.

خاتمة

على الرغم من التباين الكبير الذي يبدو في مطالب الفاعلين الرئيسين في السودان وفي وسائلهم وطرق تفاعلهم، إلا أن هناك رابطا قويا يجمع هذه العناصر، وهو التفاعل بين المؤسسات والفاعلين، إضافة إلى أن التفاعل نفسه يفرز آلياته الخاصة التي تجعله يتطور في مسارات جديدة نتيجة لتكيفه مع المؤسسات والفاعلين. ويمكن أن نوجز تفاعلات الحراك السياسي على النحو التالي:

أ - بما أن هويات الفاعلين ديناميكية ومتحركة، فإنها تستجيب للمتغيرات بأشكال مختلفة حسب معطيات الظرف التاريخي. وينتقل تبعا لذلك نمط التفاعل من سلمي إلى احتجاجي أو من احتجاجي إلى عسكري محدود ومن عسكري محدود إلى حرب أهلية. كما أن هذا التفاعل يؤدي لاستخدام إستراتيجية مزدوجة تقوم على استغلال التناقضات، فيستخدم الفاعل التهدئة والتصعيد، والمشاركة في الحكومة والانخراط في المعارضة في الوقت نفسه. لذا فما نشاهده اليوم في السودان من أساليب متنوعة تبدأ بالدعم التعبيري وتمر بالتظاهر وتنتهي بالتمرد والحرب الأهلية هي أعراض مختلفة لبيئة سياسية واحدة تتفاعل بدينامية مستمرة.

ب - استمرار حالة الانقسامات والتشظي والتفكك، حيث يوجد نحو سبعين حزبا مسجلا، مع انشطار بعض الأحزاب لأكثر من أربعة أجنحة للحزب الواحد.

ت - ما تزال بعض تأثيرات اتفاق نيفاشا قوية من حيث ترتيب العلاقة بين المركز والأطراف. مثال: السلطة الانتقالية في دارفور. وتوزيع السلطة والثروة. وإذا استمر نمط التفاعل الحالي، فإن هذه التأثيرات ربما تنتقل إلى مناطق أخرى في السودان.

ث - تنامي الإثنية السياسية، ويتضح ذلك من المحاصصة والموازنات في السلطة السياسية، وإنشاء بعض الولايات الجديدة.

ج - ظهور عناصر من "المهنية الجديدة" في المؤسستين العسكرية والأمنية ويعني ذلك تعلّم المؤسستين لخبرات التعامل مع مهددات الأمن الداخلي مع انخراط متزايد في السياسة.

مصادر وهوامش

١ - اعتمدت هذه الورقة في تلخيص السياسة التنازعية في الصفحتين التاليتين على مقال:
Doug McAdam, Sidney Tarrow, and Charles Tilly, "Comparative Perspective on Contentious Politics," in: Mark Irving Lichbach and Alan S. Zucckerman, eds. Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure. Cambridge: Cambridge University Press. Second Edition. 2009. PP. 260-65.

٢ - لمزيد من المعلومات حول نماذج للدعم الخارجي وحجمه لبعض المنظمات انظر موقع: National Endowment for Democracy
http:// w w w .ned. org /publications /annual reports/2006-annual-report/africa/description-of-2006-grants/sudan-

٣ - لمزيد من المعلومات عن المهنية العسكرية الجديدة انظر الفصل الأول من كتاب:
Alfred Stepan, Arguing Comparative Politics. Oxford: Oxford University Press. 2001.

٤ - كمثال للكتابات حول أزمة الهوية انظر:
Francis M. Deng, "Sudan: A Nation in Turbulent Search of Itself," Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 603, Jan., 2006.

٥ - "الترابي: القوى السياسية كرهت الانقلابات والحكم العسكري،" الصحافة. ٦ يناير ٢٠١١. ص. ١.
٦ - " الحكومة الجديدة تؤدي القسم،" الرأى العام. ١١ ديسمبر ٢٠١١. ص. ١.
٧ - " البشير: مصرع خليل قصاص رباني لما ارتكبه من جرائم،" التيار. ٢٨ ديسمبر ٢٠١١. ص. ١.
٨ - عبدالرحمن لا أمثل حزبا أو والدي،" الصحافة. أول ديسمبر ٢٠١١. ص. ١.
٩ - "المهدي: لن نكرر تجربة "الصحوة الإسلامية،"" الصحافة ١٤ نوفمبر ٢٠١١. ص. ١.
١٠ - " المهدي ينتقد تحالف المعارضة ويصفه بالهلامي،" الصحافة ٢٦ ديسمبر ٢٠١١. ص. ١.
١١ - "المهدي: تربطنا وخليل قضية واحدة،" الأحداث. ٢٨ ديسمبر ٢٠١١، ص. ١.
١٢ - "مناوي في واشنطن: الأولوية للطرح السياسي،" الرأي العام. ٣٠ ديسمبر ٢٠١١. ص. ١.
١٣ - Sinisa Malesevic, "The Sociology of New Wars: Assessing the Causes and Objectives of Contemporary Violent Conflicts," International Political Sociology, Vol. 2, no. 2 (June 2008). P. 100.
١٤ – موقع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الانترنت:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unamid/facts.shtml
١٥- Samar Al-Bulushi, "US legislation authorises military action against the LRA in Uganda," Pambazuka News. 2010-03-25, Issue 475. http://www.pambazuka.org/en/category/features/63283
١٦ - US Forces in Uganda: American Boots on the Ground In Uganda – Next Up Congo, South Sudan, " Central African Republic," Maggie's Notebook, 14 October 2011.
http://www.maggiesnotebook.com/2011/10/us-forces-in-uganda-american-boots-on-the-ground-in-uganda-next-up-congo-south-sudan-central-african-republic/
١٧ - "US firm to turn south Sudan rebels into soldiers," (Reuters) August 13/2006.

انتهى